

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.24/Add.1
9 March 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية
المتصلة بذلك
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ٨-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
البند ١٠ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
في الفترة من ٨ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧
المقرر: السيد أدوارد براون (المملكة المتحدة)

المتكلمون:

بيلاروس باسم المجموعة دال	مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع
الأرجنتين	هندوراس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين
إندونيسيا	تايلند باسم المجموعة الآسيوية
الاتحاد الروسي	البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
الصين	أنغولا باسم المجموعة الأفريقية
بيرو	بنن باسم أقل البلدان نمواً
	ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي

أولاً - البيانات الافتتاحية

١- أدلى مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع بملاحظات تمهيدية أبرز فيها الدور الأساسي للاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في عملية التنمية. وذكر أن اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية قد أوصى بأن تسعى مبادرة "المعونة من أجل التجارة" إلى الأخذ بالاستثمار باعتباره عنصراً هاماً من مكوناتها. وحدد "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" اتجاهات ناشئة، هو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإحدى السمات الهامة لذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب يجلب بعض المزايا مقارنة له باتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، ذلك لأن الشركات متعددة الجنسية التابعة للبلدان النامية تجلب مجموعة من التكنولوجيات، ونماذج الأعمال التجارية ونظمها التي تتسم بالابتكار والاستناد إلى بيئة بلدان الجنوب ومؤسساتها. وحدد مدير الشعبة عدداً من الاتجاهات باعتبارها اتجاهات مهمة أهمية شديدة تقتضي قيام اللجنة بالنظر فيها. أولاً، لا يزال يوجد مجال أمام صانعي السياسة لتبادل التجارب في مجال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، رغم الزيادة في التعاون بين هذه البلدان في ميدان الاستثمار. ثانياً، توجد حاجة للقيام، من خلال تبادل الخبرات في مجال السياسات المؤاتية للتنمية ونظم الإشراف المناسبة، بضمان استفادة البلدان المتلقية من الطفرة العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية. ثالثاً، يتزايد عدد العلامات التي تشير إلى ظهور الحمائية، لا سيما في الصناعات التي تعتبر صناعات هامة من منظور الأمن القومي، ومن الضروري رصد هذه الحمائية.

٢- كما أبرز المتكلم تزايد عدد وتعقد اتفاقات الاستثمار الدولية. فقد أسفروا عن ظهور بنية معقدة ومتعددة المستويات والوجوه. وذكر أن الأونكتاد يعمل، بحسب ولاية اللجنة، بوصفه الأمانة الفعلية والمنبر الفعلي لفهم تلك البنية، وإمكانية تطورها إلى نظام مفيد يشجع الاستثمار الدولي ويسرّه. وفي هذا الصدد، قد يكمن أحد عناصر النجاح الرئيسية في إقامة منبر دائم للمناقشة يجري فيه تبادل الآراء وتحسين فهم اتفاقات الاستثمار الدولية. ويمكن أن يكون فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ نموذجاً لذلك، فهو هيئة تشهد على الدور الذي يمكن للجنة دائمة أن تؤديه في الأونكتاد.

٣- وفيما يتعلق بتقديم الدعم لصياغة السياسات العامة وبناء القدرات على المستوى الوطني، زاد الأونكتاد حجم المساعدة التقنية التي يقدمها والأنشطة الاستشارية التي يضطلع بها. وأحد أفضل الأمثلة على ذلك برنامج عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

٤- وتكلم ممثل هندوراس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال بوجود ضرورة لإجراء مزيد من البحوث التحليلية للأثر الإنمائي الذي ينشأ عن زيادة دور البلدان النامية بوصفها مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، وللطريقة التي يمكن بها لذلك الدور أن يعزز التعاون بين بلدان الجنوب. وشجع المتكلم الأونكتاد على توزيع استنتاجات "تقرير الاستثمار العالمي" على أوسع نطاق ممكن، وذلك بطرق منها الحلقات الدراسية الإقليمية التي يشارك فيها صانعو السياسة العامة. وطلب إلى الأونكتاد أيضاً أن يزيد المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، بغية مساعدتها على تحسين ما لديها من نظم جمع البيانات والإبلاغ بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- ومضى قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ التعقيد المتزايد في اتفاقات الاستثمار الدولية، لكنها تدرك في الوقت ذاته جدوى هذه الاتفاقات في تعزيز الاستثمار الأجنبي والفرص التي توفرها لتعزيز بلوغ الأهداف الإنمائية. وأبرزت المجموعة المخاطر المتصلة بعدم الثبات وفي أحيان كثيرة لعدم الشفافية في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك عدم الانسجام بين الالتزامات الرئيسية، والتعارض مع القوانين الوطنية وتزايد عدد المنازعات الاستثمارية. وأكدت مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً أن الصعوبات التي تنطوي عليها إدارة تلك الشبكة المعقدة تهدد بتقويض استقرار وصدقية نظام الاستثمار برمته. ولذلك دعت المجموعة الأمانة إلى مواصلة جهودها المعروفة في بناء القدرات ورحبت بالاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية في الأونكتاد لتبادل الآراء والسعي إلى السير قدماً في اتجاه التوصل إلى توافق دولي في الآراء.

٦- وأعرب المتكلم عن تأييده لعمليات استعراض سياسة الاستثمار التي جرى الاضطلاع بها على المستوى الوطني والتي صُممت وفقاً لحاجات بلدان بمفردها على نحو ينسجم مع أهدافها الإنمائية المعلنة. وقدمت عمليات الاستعراض هذه منظوراً استراتيجياً ووضعت توصيات بشأن السياسة العامة للبلدان النامية بهدف اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي النوعية الجيدة الذي يساهم في التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة. وأبرز المتكلم الأهمية التي تعلقها البلدان على المساعدة التقنية المقدمة في مجال متابعة تنفيذ التوصيات بهدف إحداث أثر إيجابي، وطلب إعداد مزيد من عمليات الاستعراض وتعزيز مبادرات المتابعة. ودعت مجموعة الـ ٧٧ والصين مجتمع المانحين إلى تقديم الدعم التمويلي لتلبية الطلب على عمليات استعراض لسياسة الاستثمار ومتابعة تلك العمليات. وأكدت وجوب أن تشمل مبادرة "المعونة من أجل التجارة" عنصر استثمار ينطوي على سياسات ترمي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا وتنمية المشاريع وتوحيد الشبكات الإنتاجية.

٧- وتكلم ممثل تايلند باسم المجموعة الآسيوية فقال إنه من الضروري أن يحتفظ الأونكتاد بقدرته البحثية على تحليل الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان النامية وما يتصل بها من سياسات لتشجيع الاستثمار، وشجّع على تحليل الشركات عبر الوطنية العاملة في الصناعات الاستخراجية وتحديد أفضل الممارسات لإيجاد بيئة استثمارية سليمة. ودعا أيضاً إلى تقديم المساعدة التقنية في مجال جمع الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٨- وإذ أشار المتكلم إلى انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية في منطقة آسيا، أخذاً في الاعتبار الأهمية المتزايدة لوضع قواعد للاستثمار، حث الأونكتاد على تعزيز أعماله البحثية فيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية ورحب بالجهود المبذولة لبناء القدرة في ذلك المجال. ودعا أيضاً إلى تبادل الآراء بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية تبادلاً أكثر تكراراً وانتظاماً.

٩- وقال بضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لرصد وتقييم تنفيذ توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار التي يضطلع بها الأونكتاد. ولاحظ بعين التقدير المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بهدف تعزيز قدرة البلدان على صياغة سياسات استثمار سليمة، وتحسين مناخ الاستثمار، واجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وختم كلمته بتشجيع الأونكتاد على مواصلة أعماله المتعلقة بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وعلى مواصلة التعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في مجال تشجيع الاستثمار وغير ذلك من الأنشطة المشتركة.

١٠- وتكلم ممثل البرازيل باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فأعرب عن التقدير لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ الذي وضعه الأونكتاد ولما ورد فيه من تحليل أفاد منطقته. ورحب بتركيز التقرير على الصناعات الاستخراجية وعلى أهمية إبقاء العلاقات بين بلدان الجنوب بُعداً من الأبعاد الأساسية للنقاش.

١١- ومضى قائلاً إن عمليات استعراض سياسة الاستثمار لا تزال أداة إنمائية هامة في المنطقة، لا سيما عن طريق تعميم التجارب الذي تتيحه عملية الاستعراض، ورحب المتكلم بالأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد في استعراض سياسة الاستثمار في الجمهورية الدومينيكية. وشدد على أهمية أعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ والنظرات الثاقبة التي أتاحتها الإرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

١٢- وأشار أيضاً إلى أهمية الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار من أجل تعزيز طاقة وقدرة منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ووجه الانتباه إلى الأعمال التي نُفّذت في مجال الطاقات الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية للمشاريع، لا سيما عن طريق برنامج أمبريتيك (EMPRETEC) ومشاريع الصلات بين الأعمال التجارية في البرازيل والأرجنتين، فدعا إلى تعميم المنهجيات الراسخة على المنطقة. وختم كلمته بالتأكيد على جدوى مناقشة قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية في لجنة خبراء دائمة.

١٣- وتكلم ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية فأعرب عن تقديره للأنشطة التي اضطلعت بها شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في عام ٢٠٠٦ لصالح البلدان الأفريقية. ورغم تزايد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، لم تتجاوز حصة المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ٣ في المائة، ومعظم هذا الاستثمار يقع في مجالي التعدين واستكشاف النفط. وإذ لاحظ أن موضوع الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية الذي شمله "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧" قد جاء في الوقت المناسب، أثنى على الأونكتاد لأعماله المتعلقة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظراً إلى أهمية قيام البلدان الأفريقية بتحسين نُظُمها لجمع البيانات والإبلاغ فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، دعا الأونكتاد إلى تعزيز المساعدة التقنية التي يقدمها في ذلك المجال.

١٤- وكانت البلدان الأفريقية نشطة جداً في عام ٢٠٠٦ في إبرام معاهدات استثمار ثنائية واتفاقات دولية أخرى تتضمن أحكاماً استثمارية، وشكر المتكلم الأمانة على دعمها المستمر. وأعرب عن الأمل في أن يواصل الأونكتاد أعماله التحليلية في ذلك المجال، وأن يواصل نشر المعلومات عن اتفاقات الاستثمار من خلال قواعد بياناته المخصصة لذلك. ومضى قائلاً إنه يرحب بفكرة إنشاء فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية يكون في وسعه تمكين البلدان الأفريقية من تحسين اندماجها في شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية العالمية.

١٥- ولاحظ بعين التقدير أن ١٦ بلداً أفريقياً قد استفاد من عمليات استعراض سياسة الاستثمار، وختم كلمته بالإعراب عن امتنانه لبرامج الأونكتاد لبناء القدرات في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع.

١٦- وتكلم ممثل بنين باسم أقل البلدان نمواً فلاحظ أنه بالرغم من اجتذاب أقل البلدان نمواً استثماراً أجنبياً مباشراً أكبر مما اجتذبت في الماضي ظلّ حجم الأصول الأجنبية المستثمرة في تلك البلدان ضعيفاً. وهذا أدى إلى

مزيد من التأخير في اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي. فقد تركّز معظم تلك الاستثمارات في عدد قليل من أقل البلدان نمواً وهي البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وحذر من أن تلك الاستثمارات قد لا تترك أثراً إيجابياً في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان. ولذلك فإنه من الضروري تقديم مساعدة تقنية كافية تمكّن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية من أن يعود بالنفع على البلدان المستقبلية لذلك الاستثمار. وقد وضع اجتماع فريق الخبراء المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الموارد الطبيعية توصيات مثيرة للاهتمام في ذلك المجال. ومن الضروري اتّباع نهج عالمي ومتعدد الجوانب لتهيئة بيئة أفضل للأعمال التجارية في أقل البلدان نمواً. وقال إن أقل البلدان نمواً تعترف بفضل مشروع الأونكتاد الرامي إلى مساعدة البلدان النامية على تعبئة مواردها الداخلية، وتود أن مزيداً من الجهود تُبذل لزيادة تدفقات الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

١٧- وأبرز المتكلم ظاهرة انتشار اتفاقات الاستثمار الدولية التي تشكّل الآن الصكوك الأكثر استخداماً لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن أقل البلدان نمواً تفتقر في أحيان كثيرة إلى القدرة على التفاوض بشأن هذا النوع من الاتفاقات التي تبدو أكثر فأكثر وكأها عقود للانضمام ولذلك لا تفسح مجالاً للمناورة يتيح مجالاً للتنمية. ولذلك دعا إلى زيادة المساعدة التقنية والأعمال التحليلية المتعلقة بتطور اتفاقات الاستثمار الدولية بغية معالجة المسائل الناشئة عن عدم الانسجام البيوي بينها وبغية المساعدة على التوصل إلى توافق في الآراء على مستوى دولي.

١٨- وأعرب عن امتنان أقل البلدان نمواً لعقد الدورة الرفيعة المستوى بالاشتراك مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، وأشار إلى المشاركة الرفيعة المستوى في الدورة من قبل وكالات تشجيع الاستثمار القائمة في أقل البلدان نمواً. ومضى قائلاً إن أقل البلدان نمواً تُعرب عن تقديرها أيضاً لعملية استعراض سياسة الاستثمار، لكنها تشدّد على أهمية إنشاء آليات مالية مناسبة لضمان تنفيذ أنشطة المتابعة. وختم كلمته بالقول إن عملية الاستعراض من قبل النظراء يمكن تعزيزها عن طريق زيادة مشاركة القطاع الخاص فيها، وقال بوجود أن تكون عملية إعداد أدلة للاستثمار لأقل البلدان نمواً جزءاً من متابعة عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

١٩- وتكلم ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي فأكد أن الأونكتاد أصبح جهة تنسيق في قضايا الاستثمار والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة نتيجة لنجاح أعماله على مر السنين. فدوره يكتسب أهمية متزايدة في تحسين الفهم المشترك للجوانب المعقّدة من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يمكن البلدان النامية من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأكد على جودة نوعية "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" الذي أعده الأونكتاد، مشيراً إلى تحليل أنشطة الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان النامية وتأثير تلك الأنشطة في الاقتصاد المحلي وفي اقتصاد البلد المضيف. وأوصى بعقد دورات تخصص لعرض "تقرير الاستثمار العالمي" على المندوبين الموجودين في جنيف، ورحب بموضوع "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧"، وحث على الحذر من تزايد الحمائية في الاستثمار. وأعرب عن الامتنان للأونكتاد لما يقوم به من أعمال في مجال تشجيع الاستثمار، لا سيما فيما يتعلق بوكالات تشجيع الاستثمار والصلات بين اقتصادات البلدان المضيئة والشركات عبر الوطنية.

٢٠- وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد إنشاء فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية، شريطة تقديم مزيد من الإيضاحات وشريطة ضمان الانسجام مع تقرير الشخصيات البارزة.

٢١- وأبرز عمليتي استعراض سياسة الاستثمار في المغرب وزامبيا باعتبارهما أداتين مفيدتين في تبادل تجارب البلدان النامية في مجال سياسات وأنظمة الاستثمار، وأثنى على نوعية أعمال الأونكتاد في ذلك الصدد. وأعرب أيضاً عن التقدير لأعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، عن تأييد الاتحاد للاستنتاجات المتفق عليها في ذلك الفريق.

٢٢- وتكلم ممثل بيلاروس بالنيابة عن المجموعة دال فأتنى على الأمانة لما قامت به من أعمال تحليلية قيّمة، وأعرب عن اهتمام بنشر هذه الأعمال على نطاق أوسع. ورغم أن بعض بلدان المنطقة قد سجلت معدلات نمو أسرع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تكن هذه التدفقات متساوية في توزيعها. وشدد أيضاً على أهمية الاتجاهات الجديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر التي أدت إلى تحوّل في الجغرافيا الجديدة للاستثمار، وطلب إلى الأونكتاد أن يواصل أعماله التحليلية بهدف بلوغ الحد الأقصى من النتائج الإيجابية الصافية لتلك الاتجاهات.

٢٣- وأثنى المتكلم على الأمانة لما قامت به من أعمال في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، وأعرب عن تقديره للدعم المقدم إلى المنطقة. وأعرب أيضاً عن امتنان المجموعة دال لعملية استعراض سياسة الاستثمار، وعن أمله في إمكانية تكرار تجربة الآلية التي أنشئت للرد في الوقت المناسب على طلبات المتابعة والتي نُفّذت في رواندا. وذكر أن مجموعته تؤيد توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص للدعوة إلى تطبيق سياسات الاستثمار، فطلب القيام بمزيد من أنشطة تشجيع الاستثمار في المنطقة.

٢٤- وإضافة إلى ذلك، أعرب عن التقدير للأنشطة التي يضطلع بها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، وبخاصة دعمه للمؤتمر الدولي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وختم كلمته بالقول إن اللجنة تتيح الفرصة الأخيرة لضمان تنفيذ توافق آراء ساو باولو.

٢٥- وأعرب ممثل الأرجنتين عن امتنانه للأونكتاد لما قام به من أعمال في مجال الاستثمار، ورأى في التقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦ الذي وضعه الأونكتاد مثلاً بارزاً على النوعية القوية لأعمال الأونكتاد التحليلية والبحثية. أما تأثير أعمال الأونكتاد فقد اكتسب أهمية خاصة لدى وكالات تشجيع الاستثمار وفي تعميم التجارب القطرية في سياق إقليمي كسياق السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية. وأشار إلى الأهمية الكبيرة لأنشطة الأونكتاد في ميدان القدرة التنافسية للمشاريع وفي تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المحلية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، أثنى على الطابع العملي لبرنامج أميريتيك ومشاريع روابط الأعمال التجارية. وختم كلمته بالترحيب بوضع الصيغة النهائية لآخر استعراض لسياسة الاستثمار في المغرب وفي زامبيا.

٢٦- وأعرب ممثل إندونيسيا عن تقديره لقيام "التقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" على نهج شاملٍ وبحث تحليلي. وشجّع الأونكتاد على مواصلة أعماله البحثية بهدف تحسين سياسات الاستثمار في البلدان النامية. ورأى بخاصة وجوب وضع مجموعة من الأولويات في تناول مسألة التنمية؛ وفي هذا الصدد، رأى أن من الضروري الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. وشدد على أهمية اتفاقات الاستثمار الدولية، فأتنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال بحثية وما يقدمه من مساعدة تقنية في ذلك المجال، وأشار إلى أن إندونيسيا قد استفادت مؤخراً من خدمات المشورة التي يقدمها الأونكتاد. وطلب إلى الأونكتاد أن يُنشئ فريق خبراء دائم معني باتفاقات الاستثمار الدولية ليركّز على القضايا البنوية ذات الصلة

بالبلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، أبرز المنافع التي تعود بها عمليات استعراض سياسة الاستثمار، ورحب بعقد اجتماع رفيع المستوى مشترك بين اللجنة والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

٢٧- وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن الارتياح لأن "تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦" ضمّ بحثاً بشأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد شهدت السنة الماضية زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة والصادرة مما يعكس ازدياداً في دور البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، قال إنه يتفق وتحليل الأونكتاد الذي يستوجب استخدام عائدات الاستغلال في حل المشاكل المحلية، وأضاف قائلاً إن السيادة الوطنية لا تزال مسألة هامة في هذا الصدد. وأعرب عن تأييده لفكرة أن يقوم الأونكتاد بوضع الممارسات الفضلى والتوصيات بشأن سياسات الاستثمار. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد في أنظمة الاستثمار واحتمال أن تؤدي منازعات الاستثمار إلى آثار خطيرة على البلدان النامية، فإن أعمال الأونكتاد بشأن هذه المنازعات تعتبر أعمالاً هامة، ويُعتبر إنشاء فريق خبراء يُعنى باتفاقات الاستثمار فكرة جيدة. وختم كلمته قائلاً إن من المهم مواصلة الاضطلاع بعمليات استعراض سياسة الاستثمار، ولكنه رأى وجوب توسيع نطاق التغطية الجغرافية.

٢٨- ودعا ممثل الصين إلى قيام الأونكتاد بتكثيف أعماله في مجال جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بغية إجراء تحليلات أكثر موثوقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها. وأثنى على الأونكتاد لما يقوم به من أعمال تتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، ودعا إلى زيادة المساعدة التقنية التي يقدمها في ذلك المجال. وأشار إلى عملية استعراض سياسة الاستثمار باعتبارها أداة قيّمة للغاية في تحسين سياسات الاستثمار، وأيد الجهود التي يبذلها الأونكتاد للمتابعة في هذا الصدد.

٢٩- ودعت ممثلة بيرو إلى إجراء تحليل أعمق للدور المتزايد للبلدان النامية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج. وفيما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع المناطق، بات التحدي الرئيسي هو ضمان أن تساهم هذه التدفقات في تنمية البلد المضيف. وشددت المتكلمة على أهمية تنفيذ توصيات عمليات استعراض سياسة الاستثمار. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، أعربت عن تقديرها لقيمة التعاون مع الأونكتاد بشأن تطوير المقاولين، والعمل على تطوير الصلات بين المشاريع الصغيرة والبسيطة والشركات عبر الوطنية، وفي الجهود المبذولة لاستيعاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه استفادة قصوى، والتعاون في تشجيع الاستثمار في قطاعات محددة. وإضافة إلى ذلك، أعربت عن اهتمام بتحليل نقل التكنولوجيا وسياسة العلم والتكنولوجيا. وأما انتشار اتفاقات الاستثمار والمنازعات بين المستثمرين والبلدان المضيئة فيعيان أن من المهم أهمية بالغة إجراء المزيد من التحليل، إلى جانب تقديم المساعدة التقنية لتدريب المفاوضين، وتقديم المشورة للبلدان النامية بشأن المنازعات في مجال الاستثمار. وفي هذا الصدد، طلبت قيام الجهات المانحة بزيادة دعمها للمشاريع التي توجد لدى الأونكتاد خبرة فنية فيها.